

البحث الثالث: الاقتراب الوظيفي

أهداف الدرس:

- التعرف على المداخل النظرية في تحليل ودراسة النظم السياسية المختلفة.
- استيعاب مختلف الأطر النظرية في الدراسة المقارنة للنظم السياسية القائمة.
- الإلمام بالاختلاف بين المداخل وضرورة اختيار الاقتراب المناسب لكل ظاهرة سياسية.

ثانياً: الاقتراب الوظيفي:

تمهيد:

تعود المرجعية العلمية للنظرية الوظيفية إلى العلوم الطبيعية والعلوم البيولوجية وهي تقوم على مبدئين أساسيين هما:

- أن الجسم البشري يتكون من مجموعة من الأعضاء في شكل كل متكامل.
 - لا يمكن فهم أي عضو من أعضاء الجسم إلا في إطار كلية الجسم.
- ومن هنا فإن العضو جزء من كُـلِّ، والعلاقة الرابطة بينهما هي حصراً علاقة تكاملية، وهذا ما يجعل تكاملاً بين الوظيفة المنفردة للعضو ووظيفة الجسم ككل.

وقد تم اقتباس مفهوم الوظيفية ضمن علم الاجتماع من قبل مجموعة من المفكرين أمثال: سان سيمون (1760-1825)، أوجست كونت (1798-1857)، إميل دوركايم (1857-1917)، ثم بدأت تهيمن على ساحة علم الاجتماع من عشرينات القرن العشرين من خلال مساهمات كل من روبرت ميرتون وتالكوت بارسونز.

وانتقلت بعدها إلى علم السياسة أين جاءت الصياغة الأخيرة لها في علم السياسة على يد المفكر الأمريكي غابريال ألموند الذي يعتبر من أكثر علماء السياسة تعمقا في دراسة المدخل الوظيفي و استعماله كإطار لدراسة و مقارنة النظم السياسية المختلفة، ويعرف النظام السياسي بأنه: "ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد داخل جميع المجتمعات والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا"، فالنظام السياسي إذن هو المسؤول الشرعي عن المحافظة أو التغيير الجذري للعلاقات الموجودة في المجتمع.

وقد اعتبر غابريال ألموند النظام السياسي ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات ويقدم من خلالها بذلك الوظائف التي ينجزها بواسطة القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها، إلا أنه يختلف عن دافيد إستون وغيره

من النسقيين بتحديدده لمفهوم "الوظيفة" وما يصاحبها من قوة، كمنطلق لتحليل وظائف النظام السياسي.

ويتميز النظام السياسي عنده بخصائص معينة هي:

- الشمول: النظام السياسي يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات أو المخرجات و التي قد تؤثر على استخدام القسر المادي أو إمكانية استخدام النتائج التي تترتب عن ذلك ولهذا فالنظام السياسي يظم البنى الرسمية وغير الرسمية.

- الإعتماد المتبادل: أي أن أي تغيير يحدث في أحد مكونات النظام يؤثر ويحدث تغييرات في مكوناته الأخرى فالعمليات السياسية الفرعية تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى مثلا الإنتخابات قد تغير في وظائف السلطات الثلاث.

- وجود حدود للنظام السياسي: أي أنه توجد نقاط تنتهي عندها النظم الأخرى و يبدأ منها النظام السياسي.

- جميع النظم مهما بلغت درجة سلطتها لها بنى سياسية.

- إن نفس الوظائف يتم أداؤها في جميع النظم السياسية وقد يتم أداؤها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنى مختلفة.

- جميع البنى السياسية مهما بلغت درجة تخصصها وسواء وجدت في مجتمعات متمدنة أو بدائية تقوم بوظائف متعددة.

بناء على هذه الخواص حدد أmond وظائف النظام السياسي وقسمها إلى نوعين:

أ - وظائف المدخلات: ويرى أنه توجد أربع وظائف سياسية يجب أن يقوم بها أي نظام وهذه الوظائف هي:

- التنشئة السياسية والتوظيف: تقوم التنشئة السياسية بنقل الثقافة السياسية من جيل لآخر أو نشر ثقافة جديدة في حين يقوم التوظيف بتدريب القادة السياسيين الجدد.

- توضيح المصالح: وتعني تحديد المطالب ونقلها من المجتمع إلى صانع القرار السياسي.

- تجميع المصالح: وتعني غربله وتنظيم المطالب حتى يمكن للنظام السياسي أن يستجيب لها ويتخذ القرارات المناسبة لها.

- الاتصالات السياسية: الاتصال بين عناصر النظام أو بين النظام و بيئته المحيطة.

ب - وظائف المخرجات: ويميز هنا بين ثلاث أنواع من الوظائف هي:

- تشريع القانون.

- تنفيذ القانون.

- التقاضي بالقانون.

هناك وظيفة مشتركة وهي الاتصالات السياسية والتي يتم بها انجاز بقية الوظائف في جانبي المدخلات و المخرجات.

ويعتبر الموند النظام السياسي نسق يتعرض لتغيرات مستمرة، ويحتاج دائما إلى التكيف لكي يضمن استمراره وبقائه وذلك في سياق عملية تفاعلية يقيمها مع النظم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع نفسه.

- مقومات تحليل الموند للنظام السياسي:

- اعتبر النظام السياسي متغير مستقل بذاته، يحتوي داخله عملية التحول والتي بمقتضاها يقوم بعملية تلقي المطالب أو المدخلات السياسية وتحويلها إلى مخرجات في شكل قرارات سياسية وقوانين.

- انتقد طرق تحليل النظم لوظائف النظام السياسي سواء داخل المجتمع أو في المحيط الدولي، وقدّم أمثلة على أداء النظم الرأسمالية ذات الأنماط المختلفة سياسيا وفي حقبات مختلفة، حتى في أوقات تقاربها وتشابهها كالأزمات الاقتصادية الدورية.

- اقترح مفهوم القدرة لتحليل أداء النظام السياسي والظواهر السياسية والإحاطة بها، أو اكتشافها بطريقة أكثر دقة وشمولا.

وقدّم أسلوب الموند التحليلي تصنيفا للنظم السياسية من خلال:

- ممارستها ونظمها التي تؤثر على أدائها الداخلي كنظمها الحزبية أو شكل حكوماتها برلمانية أو رئاسية.

- وإضافة مفهوم القدرة كمعيار لتحليل ومقارنة أنماط قراراتها (أدائها) وتفاعلها مع المحيط الداخلي والدولي.

الانتقادات: على الرغم من المساهمات الكبيرة التي قدمها غابريال الموند في دراسة النظم السياسية إلا أنه تعرض لبعض الانتقادات منها:

- أنه اقتراب محافظ يهدف للمحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل فقط.

- سيطرة الإيديولوجية الليبرالية على فكر الموند ونموذجه.

- اعتبار النظام السياسي وهو أساساً نظام اجتماعي في شكل نظام بيولوجي نتيجة لإهمال العنصر البشري عموماً من عملية التحليل والدراسة.

- جعل النظام السياسي المتقدم وفقاً للنموذج الديمقراطي الغربي (والأمريكي أساساً)، وإهمال الوظائف المجتمعية وإسهام النظام السياسي فيها.

قائمة المراجع:

- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

- محمد شلبي، منهجية التحليل السياسي، الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 1999.

- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

- نور الدين حتوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، الجزائر، دار الأمة، 2018.